محضر الاجتماع الخامس
لوزراء النقل في كل من (سوريا ـ لبنان ـ الأردن)
دمشق 2-2003/2/3

بناءً على ما ورد في محضر الاجتماع الرابع لوزراء النقل لكل من سوريا ـ لبنان ـ الأردن المنعقد في بيروت بتاريخ 21-2002/10/22 والذي تقرر بموجبه عقد الاجتماع الخامس بسوريا.

فقد قام الأستاذ المهندس مكرم عبيد وزير النقل في الجمهورية العربية السورية بالدعوة للاجتماع بدمشق بتاريخ 2-2003/2/3 شارك فيه كل من معالي وزير النقل والسياحة والآثار في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ المهندس نادر الذهبي ومعالي وزير الأشغال العامة والنقل في الجمهورية اللبنانية الأستاذ نجيب ميقاتي وسعادة الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني الأستاذ نصري الخوري تم خلاله عقد اجتماعات مشتركة وبوجود وفود الدول الثلاث (ربطاً اللائحة بأسماء الوفود المشاركة).

وبعد تبادل الكلمات الترحيبية تم التأكيد على أهمية هذه الاجتماعات المشتركة في تعزيز وتطوير سبل التعاون في قطاع النقل بين البلدان الثلاث بهدف التوصل إلى إقليم نقل واحد والعمل على تحويل الاتفاقات الثنائية بين كل بلدين من البلدان الثلاث إلى اتفاقات ثلاثية.

وقد سارت الاجتماعات وفق ما يلي:

أولاً: دراسة الجدوى الاقتصادية لتسهيل تبادل البضائع عبر موانئ الدول الثلاث

استمع أصحاب المعالي وزراء النقل والوفود المشاركة إلى عرض قدمه الدكتور نبيل صفوت رئيس الفريق المكلف من الأسكوا بإعداد الدراسة المنوه عنها أعلاه والمراحل التي قطعتها والمدة المتوقعة لإنجازها والمعلومات والبيانات المطلوب تأمينها من الدول الثلاث لاستكمالها. وتم الاتفاق على الإيعاز للجهات المختصة في البلدان الثلاث لتأمين هذه المعلومات والبيانات للفريق الدارس بالسرعة الممكنة، بحيث يتم استعراضها بصيغتها النهائية في اجتماع اللجان الفنية المزمع عقده في بيروت أواخر شباط 2003.

ثانياً: استعراض أعمال اللجان

أ. في مجال النقل البري:

أولاً:

تم استعراض نتائج أعمال اللجنة المشتركة التي تضم ممثلي السلطات الجمركية في الدول الثلاث لدراسة موضوع كيفية إصدار دفتر المرور الموحد من حيث العلاقة بين بلد تسجيل المركبة وجنسية مالكها ومتابعة موضوع انضمام السعودية ومصر والعراق إلى بروتوكول إصدار دفتر المرور والمكث المؤقت للمركبات.

وبعد التداول تم التوصل إلى ما يلي:

1. التأكيد على ما جاء في المادة 3 والمادة 6 من بروتوكول توحيد قواعد وإجراءات منح دفتر المرور والمكث المؤقت للمركبات الأردنية والسورية واللبنانية بحيث يصدر الدفتر من قبل المراكز الحدودية في البلد المسجلة فيه المركبة.
2. يشترط في منح الدفتر إلى أحد مواطني الدول الثلاث (سوريا ـ الأردن ـ لبنان) المقيم في غير البلد الذي يحمل جنسيته أن يكون قد مضى على إقامته في البلد المسجلة فيه المركبة مدة لا تقل عن ستة أشهر، على أن تحتفظ الدولة التي تدخل إليها المركبة بحق تطبيق تشريعاتها فيما يتعلق بمنح الإدخال المؤقت لمواطنيها.

3. قامت وزارة النقل في المملكة الأردنية بمخاطبة كلاً من مصر والعراق والسعودية بدعوتهم للانضمام إلى دفتر المرور والمكث المؤقت مع إرسال صورة عن بروتوكول توحيد قواعد وإجراءات المرور والمكث المؤقت للمركبات بين الدول الثلاث مع نماذج من الدفاتر المعتمدة لهذه الغاية وما زالت بانتظار الرد.

ثانياً:

تم استعراض نتائج أعمال اللجنة المشكلة من ممثلي الإدارات المعنية في الدول الثلاث لدراسة توحيد وثائق نقل البضائع.

وقد تم استعراض مشروع البروتوكول لتوحيد وثائق نقل البضائع ونموذج الوثيقة المرفق المقدمة من قبل الجانب الأردني ونموذج عن وثيقة الـ (CMR) وتم الاتفاق على دراستها من قبل الأطراف ذات العلاقة في الدول الثلاث وتقديم التوصيات والمقترحات حولها ليصار إلى اعتماد الصيغة النهائية في الاجتماع الذي تقرر عقده في الأسبوع الأخير من شهر شباط لعام 2003 في بيروت.

ثالثاً: تم استعراض ما يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية بخصوص توحيد الحمولات المحورية

أفاد الجانب الأردني بأنه تم تطبيق مذكرة التفاهم بشأن توحيد أنظمة الحمولات المحورية للشاحنات الأردنية والسورية واللبنانية لنقل البضائع داخل الدول الثلاث وبينها وعبرها بالترانزيت بما في ذلك المادة التاسعة منها التي تسمح بزيادة مقدارها 3% ثلاثة بالمائة لشاحنات الدول الثلاث عن وزن الحمولة المحددة لها بموجب مذكرة التفاهم ولمدة سنتين اعتباراً من تاريخ 2003/1/1.

وأوضح الجانب السوري بأنه قد بدأ بتطبيق الحمولات المحورية المتفق عليها بمذكرة التفاهم اعتباراً من تاريخ 2003/1/1، كما أوضح الجانب اللبناني بأنه تم رفع صورة عن مذكرة التفاهم مع مشروع قانون للسلطة المختصة وهو قيد الإصدار.

رابعاً:

تم استعراض أعمال اللجنة الفنية المشكلة لدراسة إمكانية إبرام اتفاق ثلاثي لتسهيل النقل البري والبحري وصولاً إلى إقليم نقل موحد بدلاً من الاتفاقيات الثنائية النافذة.

وتم الاتفاق على:

- دراسة مسودة لمشروع اتفاقية نقل بري التي تم تقديمها من الجانب السوري إلى كافة الأطراف. على أن تقوم اللجان الفنية المختصة في الدول الثلاث بدراستها وتقديم مرئياتها وملاحظاتها وعرضها في الاجتماع الذي تقرر عقده في الأسبوع الأخير من شهر شباط من عام 2003.
- إعداد مسودة مشروع اتفاقية نقل بري تعرض على السادة الوزراء في الدول الثلاث في اجتماعهم القادم.

خامساً: تشكيل لجنة لدراسة تجانس التشريعات فيما يتعلق بنقل المواد الخطرة

تمت الموافقة على تشكيل لجنة متخصصة من مندوبي البلدان الثلاثة لدراسة تجانس التشريعات فيما يتعلق بنقل المواد الخطرة على أن تتم دراسة الموضوع من قبل كل بلد وتقديم المقترح إلى اللجنة الفنية المشتركة.

سادساً: دراسة موضوع توحيد رسوم الترانزيت المترتبة على مرور الشاحنات في الدول الثلاث

1. طلب الجانب اللبناني إلغاء رسم المرور الذي يفرض على الشاحنات اللبنانية التي تدخل الأراضي السورية. كما طلب الإعفاء من ترفيق الشاحنات اللبنانية الفارغة التي تعبر سوريا في طريق العودة إلى لبنان بعد تفريغ الحمولة واعتماد مبدأ ترصيص خزانات الوقود للشاحنات اللبنانية عند دخولها إلى سوريا في المراكز الحدودية، كما طلب الجانب اللبناني من الجانب الأردني إعفاء الشاحنات اللبنانية من بدل خدمات المرور وبدل خدمات الترفيق انطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل.
2. اقترح الجانبان الأردني والسوري تشكيل لجنة من الدول الثلاث لدراسة موضوع الرسوم والضرائب والبدلات المفروضة على الشاحنات وبضائع الدول الثلاث عند دخولها وعبورها في أراضي هذه الدول وذلك بهدف توحيدها أو تخفيضها أو ألغائها كلياً أو جزئياً.

سابعاً: دراسة انضمام الأطراف الثلاثة إلى الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية CMR

تم الاتفاق على أن يتم الإبلاغ عن انضمام أي من الدول الثلاث إلى اتفاقية دولية بغرض التنسيق والاستفادة من نتائج التطبيق.

ب. في مجال النقل البحري:

بعد استعراض جدول الأعمال تم الاتفاق على ما يلي:

1. قدم الجانب السوري دراسة مسودة مشروع الاتفاقية الثلاثية في مجال النقل البحري بين الدول الثلاث لتحل محل الاتفاقيات الثنائية المعقودة بينهم ووعد الجانب الأردني واللبناني أن تتم دراسته مع الجهات المختصة تمهيداً لإعداد هذه الاتفاقية في صورتها النهائية وتعرض في الاجتماع المقرر في الأسبوع الأخير من شهر شباط الحالي في بيروت.
2. تم إطلاع أصحاب المعالي الوزراء على مسودة الاتفاقية الثلاثية في مجال النقل البحري وتم الاتفاق على أن تقوم اللجنة باستكمال دراستها ووضعها في صيغتها النهائية خلال الاجتماع القادم.
3. تم الاتفاق على أن تقوم لجنة المناطق الحرة والترانزيت المؤلفة من السادة:

عن الجانب اللبناني	عن الجانب السوري
م. عبد الحفيظ القيسي	د. كميل بوراس
حسان شعبان	أيمن أبا زيد
إلهام خباز	إبراهيم وردة
جوزيف فرحات	أحمد صالح
محمود خضر	نعمان صاري
مندوب إدارة الجمارك	يوسف سمعان

بوضع الشروط المرجعية لدراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء منطقة حرة سورية لبنانية مشتركة ويحدد موعد اجتماعها في الأسبوع الأخير من شهر شباط في بيروت على إن يحدد موعدها بدقة لاحقاً ومن خلال الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني.

4. استمرار التعاون في مجال النقل البحري وخاصة ما يتعلق بتطبيق بنود ومواد الاتفاقيات المبرمة بين الحكومات الثلاث إضافة إلى اتفاقيات الأخوة والتعاون بين الموانئ (طرطوس ـ طرابلس / العقبة ـ اللاذقية ـ بيروت ـ العقبة) وتفعيل بنود مذكرات التفاهم في مجال النقل البحري.
5. تم مناقشة إمكانية إنشاء شركة نقل بحري مشتركة بين الدول الثلاث وتم الاتفاق على استكمال المناقشة وذلك لتحديد التسهيلات اللازمة التي من الممكن منحها لتشجيع إنشاء شركات مشتركة خاصة وإزالة المعوقات التي تعترض إنشاء مثل هذه الشركات في الأسبوع الأخير من شهر شباط.

ج. في مجال النقل بالخطوط الحديدية:

أولاً: تنفيذ المشاريع المشتركة مع لبنان

أ. خط طرابلس ـ العبودية:

قامت مصلحة سكك حديد لبنان بدفع ما ترتب عليها عن المرحلة الأولى وقد أبدت عدة ملاحظات على الدراسة التمهيدية التي قدمتها المؤسسة العامة للخطوط الحديدة السورية وسوف يتم تداركها ويتم التنسيق بين الفنيين في كلا الجهتين بشكل ممتاز من خلال الاجتماعات المشتركة والتي كان آخرها بطرابلس بتاريخ 2003/1/23، وتم الاتفاق على تسليم الدراسة التمهيدية النهائية التي تقوم بها المؤسسة إلى الجانب اللبناني في موعد أقصاه 15 شباط 2003م، حيث تبدأ بعدها الدراسة النهائية ومدتها ستة أشهر من تاريخ 2003/2/15 وقد أكد الجانب السوري على ضرورة تأمين تصنيف الطرق العشرة المتقاطعة مع الخط الحديدي وقد بين الجانب

اللبناني بأنه سيرسل هذا التصنيف بالفاكس بموعد أقصاه 2003/2/5 وقد أوصى السادة الوزراء بالإسراع بإنجاز الدراسة النهائية وتسليم الجانب اللبناني الأجزاء المنتهية من الدراسة أولاً بأول.

ب. خط سرغايا ـ رياق:

تقوم المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي حالياً بإصدار الكفالة إلى الجانب اللبناني ليصار إلى تحويل السلفة وبعدها سوف يتم تسليم موقع العمل من قبل الجانب اللبناني إلى المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي وتقرر تسليم موقع العمل في رياق يوم الخميس 2003/3/6.

ثانياً: دراسات الجدوى الاقتصادية لخط دمشق ـ عمان وإمكانية مشاركة لبنان في هذه الدراسة

خلال الاجتماع الثلاثي الذي عقد في بيروت بتاريخ 2002/10/22 بين السادة وزراء النقل في كل من (لبنان ـ سوريا ـ الأردن) تمت الإحاطة من قبل الجانب السوري بالمباشرة بدراسة الجدوى الاقتصادية لخط حديد دمشق ـ درعا ـ الحدود الأردنية وتم بحث تضمين هذه الدراسة الجزء الممتد من الحدود الأردنية حتى عمان ومن دمشق ـ إلى رياق ويبين الجانب السوري أن المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي استكملت دراسة الجدوى الاقتصادية لمقطع دمشق ـ درعا ـ الحدود الأردنية وقد تم الاتفاق على ما يلي:

أ. بالنسبة للجانب الأردني:

تقوم مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني بتحويل قيمة دراسة الجدوى الاقتصادية لمقطع الحدود السورية ـ عمان إلى حساب المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي السوري لتقوم بدورها بتغطية تكاليف هذه الدراسة حسب اتفاق مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني مع الوحدة الجامعية في جامعة دمشق نظراً لوجود حساب جاري دائم بين المؤسستين.

ب. بالنسبة للجانب اللبناني:

1. فوض الجانب اللبناني الجانب السوري بدراسة الجدوى الاقتصادية لمحور سرغايا ـ رياق (خط عريض) استكمالاً لدراسة الجدوى الاقتصادية لخط دمشق ـ سرغايا (خط عريض) بحيث يتم دفع التكاليف وفق نسبة طولي الجزئين في البلدين.
2. يقوم الجانب اللبناني باتخاذ القرار المناسب فيما يخص دراسة الجدوى الاقتصادية لمقطع رياق ـ بيروت (خط عريض).
3. يقوم الجانب اللبناني بالمباشرة إلى اتخاذ القرار بشأن إعادة تأهيل خط رياق ـ حمص.

د. في مجال النقل الجوي:

1. في مجال الطيران المدني:

تم ترشيد الممرات الجوية بين الدول الثلاث بحيث يتحقق وفر زمني ما بين دمشق وبيروت بمقدار (15) دقيقة وللحركة العابرة عشرون دقيقة من خلال اعتماد ممرين جويين إضافة لما تحقق من خلال الممر الجوي المباشر بين عمان ودمشق مما يحقق ريعية اقتصادية للحركة الهابطة والمقلعة في مطارات الدول الثلاث إضافة إلى خدمة الحركة الجوية العابرة للدول العربية والأجنبية والمتمثلة في الممر الجوي الجديد دمشق ـ بيروت إضافة إلى الممرين الجويين المتوازيين لحركة العبور والإقلاع وبما يحقق انسياب الحركة الجوية ويعاد النظر بها كلما دعت الحاجة.

إضافة إلى توقيع اتفاقيات تنسيق الحركة الجوية الدائمة والمتجددة باستمرار ومتابعة ترشيد الطرق بما يحقق التحديث الدائم وفق المعايير الدولية وخطط الملاحة الجوية الحديثة وتم الاتفاق بين سلطتي الطيران المدني السوري واللبناني على الإعلان عن الممرات الجوية بتاريخ 2003/2/20 والتطبيق بعد مرور شهر على هذا الإعلان أي بتاريخ 2003/3/20.

2. مشروع التكسي الجوي:

أحيط المجتمعون علماً بأن اللجنة المكلفة بدراسة عروض الجدوى الاقتصادية باشرت إجراءات تقييم العروض بهدف اختيار العرض الأنسب وستعقد اجتماعاً بتاريخ 2003/2/4 لهذه الغاية.

وقد أبدى الجانب الأردني استعداده لدراسة إمكانية الانضمام لهذا المشروع طالباً تزويده بدراسة الجدوى الاقتصادية للاطلاع عليها واتخاذ القرار المناسب.

3. طرح الجانب اللبناني موضوع إعادة النظر برسوم الخدمات الأرضية لمؤسسة الطيران السورية فيما يخص الطائرات الشخصية الصغيرة وبشكل خاص في مطار الشهيد باسل الأسد باللاذقية ووعد الجانب السوري بدراسته إيجابياً فور ورود الطلب خطياً من الطيران المدني اللبناني.

وزير النقل ووزير السياحة والآثار في المملكة الأردنية الهاشمية	وزير النقل في الجمهورية العربية السورية	وزير الأشغال العامة والنقل في الجمهورية اللبنانية
المهندس نادر الذهبي	**المهندس مكرم عبيد**	**الأستاذ نجيب ميقاتي**